

واقع الثقافة العربية في عصر العولمة

حواس محمود*

إن المتغيرات الحاصلة في الوقت الراهن على الصعيد العالمي على أثر انتهاء الحرب الباردة، وتعاظم قوة وسرعة ومكانة الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و الاتصالية،وما قد ينجم عنها من آثار ومؤثرات عديدة على بنية وعمق سلوكية الإنسان في أي مكان كان - في ظل الانكماش المكاني- إن هذه المتغيرات تدعو الباحث النظر والتمعن في مسألة هامة وحيوية هي مسألة الثقافة

باعتبارها النتاج البشري المتنامي والديناميكي والمتغير باستمرار، الثقافة باعتبارها سيرورة متحركة وليس باعتبارها جوهراً ثابتاً.. سنتناول في هذا البحث واقع الثقافة العربية في ظل المتغيرات العالمية في عصر العولمة..



* ناقد وباحث سوري.

العمل الفني: الفنان مطيع علي.

في مفهوم الثقافة:

لقد اعتبر العلامة العربي مؤسس علم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) مرحلة الحضارة أعلى مراحل تطور الدولة وثقافتها «تتطور الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه، واتساع الأحوال، والحضارة إنما هي تفنين في الترف وإحكام في الصنائع»[١]، و«الصنائع من توابع الحضارة»[٢] و«تعلم العلم من جملة الصنائع التي تكثر في الأمصار الموفورة الحضارة»[٣]، إن أهمية فكر ابن خلدون في هذا المضمار تتضح وتتبين ليس فيما يتعلق بتناوله ومعالجته الصائبة لمفهوم «الحضارة» على أنها أعلى مراحل التقدم المادي والفكري فحسب، وإنما أيضاً لتمييزه لهذا المفهوم عن مفهوم آخر ما يزال يكتنفه الغموض، ومثار جدل وصراع حتى أيامنا الراهنة، ألا وهو مفهوم «الثقافة» فالثقافة بالنسبة لابن خلدون هي الدراية الجيدة بكل ما يتعلق بمجال من المجالات فكراً وممارسة، ويشير مفهوم الثقافة لدى ابن خلدون إلى جانب التعلم والممارسة (الاكتساب) وأعمال الفكر والدراية إلى الذوق، وأساليب التعامل التي تزداد رقياً برقي الدولة و «تهذيب الحضارة»[٤] وقد عبر عن ذلك في قوله: «إن طبيعة الملك تقتضي الدعة كما ذكرنا وإذا اتخذوا الدعة والراحة مألفاً وخلقاً صار لهم ذلك طبيعة وجبلّة شأن العوائد كلها وإيلافها، فتربى أجيالهم الحادثة في غضارة العيش ومهاد الترف والدعة، وينقلب خلق التوحش، وينسون عوائد البداوة التي كان بها الملك من شدة البأس، وتعود الافتراس وركوب البيداء، وهداية القفر فلا يفرق بينهم وبين السوقة من الحضر إلا في الثقافة والشارة»[٥]، ونشير إلى أن كلمة ثقافة في اللغة العربية ترجمة حرفية لكلمة culture في الإنكليزية والفرنسية و kultur الألمانية، وهي كلمة من أصل لا تيني caltura caltura كانت تعني لدى الإغريق «الاهتمام الموجه إلى حقل نظري بعينه» وقد استمر استخدامها بهذا المعنى طيلة العصور القديمة والوسطى وحتى مطلع القرن التاسع عشر وفي بداية عصر الأنوار استخدم الفيلسوف ورجل القانون «صمويل فون فندروف» كلمة «ثقافة» لأول مرة بمعنى قريب من ذلك الذي نستعمله بها اليوم بهدف التمييز داخل النشاط الإنساني بين ما هو طبيعي فطري يعود إلى أسباب حيوية، وبين ما هو ثقافي مكتسب وهو العمل الذي طوره «كنت» بتعريفه الثقافة أنها مجموعة من الغايات

التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حـرة وتلقائية انطلاقـاً من طبيعته العقلانيـة، وبهذا تكـون الثقافة في نظر «كنـت» أعلى ما يمكن للطبيعة أن ترقـى إليه علـى مستوى الوجود الإنساني، وقد تلاحق بعد ذلك عدد من التعريفات التـي أغنت المفهوم، كتعريف هـيردر الذي عرف الثقافة بأنها الصورة أو الهيئة العامة لحياة شعـب أو أمَّـة، و «أ.ب تايلور» الذي عرفهـا بأنه مركـب يتضمن جميع المعارف والعقائد والفنون والقوانين والتقاليـد وجميـع التنظيمـات والعادات المكتسبة من طرف الإنسان كعضو في المجتمع.

وطـوَّر تولكت بارسونـز مفهوم الثقافـة ليصبح نظامـاً من الرموز المشتركة المكتسبة بالتعلم التي تضفي على خـبرة الإنسـان أهمية خاصة، وتـزوده بإطـار ذي معنى يوجهه في تكيفه مـع نفسه ومع الآخرين- وباختصار شديـد تكمن الثقافـة في نظر بارسونز في «أنظمة رمـوز منظمة تعمـل على توجيه الفعل والعناصر الذاتية الشخصية الفاعل، والأنماط المؤسسية للأنظمة الاجتماعية.

وفي الربـع الأخير من القـرن العشرين لوحـظ ميـل إلى التركيـز علـى المعنـى الأنثروبولوجـي ثم السياسـي في الولايات المتحـدة الأمريكية، وقد ذهب هذا المفهوم مذاهـب وصفيـة وتحليليـة وإحصائيـة وتنقيبية بعيدة جـداً، وركز تركيزاً شديداً علـى التصرفـات الفرديـة والاجتماعية

والمجموعات المحلية. وعلى المناحي السياسية مع إصرار على ربط الثقافة بعادات الناس وسلوكهم، وطراز عيشهم، والعناية بالظاهرة المشتركة لدى الفئات الاجتماعية والمستويات المختلفة للجمهور، وتتضح هذه الاتجاهات في الفهم الميداني للثقافة من خلال كتاب جديد صدر بالعربية في منتصف ١٩٩٧م ويتضمن ترجمة لكتاب أمريكي عنوانه نظرية الثقافة culturalthheory، يمكن أن يمثل هذه المجادلة بين مفهومات الثقافة، وذلك من خلال التصنيف التالي لعناصر الثقافة ١- التحيزات الثقافية ٢- العلاقات الاجتماعية ٣- أنماط وأساليب الحياة(٦)، ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أن كلمة «ثقافة» باللغة العربية تتميز تميزاً واضحاً عن كلمة «حضارة» وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والمعرفية والروحية والفنية والجمالية بوجه عام أي على النواحي المعنوية من الحضارة، ويبدو أن هذا المعنى هو الذي قبلته «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي اعتمدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي تعتبر الآن الخطة الرسمية لدول الجامعة «جامعة الدول العربية»، مع العلم أن الخطة لا تولي اهتماماً مباشراً لتحديد مدلول مصطلح «الثقافة» وإنما يأتي توضيحه من خلال مجرى الشرح والتفصيل، وهكذا تشير الخطة إلى أن الثقافة: «تنتظم جمع السمات المميزة للأمَّة من مادية وفكرية وروحية وفنية ووجدانية، وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرز الحياة، كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للمثل العليا، ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله، وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته»(٧).

وبصورة عامة يمكن القول بأن «الخطة العربية الشاملة» تميل إلى التركيز على المدلول المعرفي الجمالي الأدبي، مع محاولة عدم التضحية بالمفهوم الأنثروبولوجي الاجتماعي الأشمل، ويتفق هذا الاتجاه -المعرفي- الروحي- المعنوي- الأدبي مع الاتجاهات العامة السائدة في. المعاجم والمؤسسات العربية.

واقع الثقافة العربية في عصر العولمة:

يحدد المفكر الدكتور محمود أمين العالم معالم الثقافة الرسمية السائدة بالسمات التالية

١-إنها ثقافة تجزيئية برغماتية وضعية نفعية تفتقد الأسس الموضوعية والرؤية الكلية الشاملة والحس الاجتماعي والوطني، أو هي ذات حس وطني شوفيني انفعالي زائف خال من الوعي الموضوعي.

٢-إنها ثقافة لحظية آنية جامدة أحادية الاتجاه تفتقد الحس التاريخي الشامل، والخبرة المتراكمة والثقافية.

٣-إنها ثقافة يغلب عليها الطابع التقني الشكلاني الخالي من العمق الإنساني.

٤-إنها ثقافة استهلاكية استمتاعية سطحية فردية مبتذلة تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والقومية، ولهذا فهي ثقافة شكلية مغتربة، وهي ثقافة مهرجانية أكثر منها ثقافة تأسيس لوعي ولقيم قومية وإنسانية[٨].

ويتحدث الدكتور جورج قرم عن النقاش بين التراث والحداثة أو الأصالة والمعاصرة فيقول: «أما في العالم العربي فإن الجدل القائم منذ أوائل النهضة وحتى الآن بين الداعين إلى التفرنج، وبين المتمسكن بالتقاليد، أصبح جدلاً اغترابياً ومعقماً لطاقات المجتمع الحضارية.

إن المسألة الحقيقية ليست في تفرنج وأصالة أو تحديث وتقليد، إنما المسألة هي دفع المجتمع بجميع شرائحه نحو استعادة حيوية إبداعية وابتكارية في الفن، وفي الأدب، وبالتالي أيضاً في الفنون الإنتاجية، شئنا أم أبينا فإن تحدي تفوق الحضارة الغربية قائم ولا مفر من مواجهته وذلك ليس فقط للحفاظ على استقلال سياسي نسبي، بل أيضاً لأن جميع الشعوب في العالم الثالث تتوق إلى التمتع بشيء من الرفاهية التي يمكن أن توفرها الصناعة الحديثة، وفي هذا السياق إن الجدل بين تفرنج وأصالة أو حداثة وتقليد يعكس فشل الدخول في نهضة مجتمعية شاملة، فالتفرنج في الحقيقة هو التمسك بالشكل الخارجي من التقدم الحاصل في أوربا، ويعبر عن الفشل في إدراك جوهر آلية التقدم في المدنية الأوروبية الحديثة، أما التمسك بالأصالة أو التقليد فهو بدوره تمسك بالشكل الخارجي لما عرفته الحضارة العربية الإسلامية من ازدهار وتقدم في الماضي، ويعبر أيضاً عن الفشل في إدراك سر تقدم وانحطاط المدنيات»[٩] جورج قرم -التنمية المفقودة ١٩٨٥.

إن الثقافة العربية في الوقت الراهن تعيش مأزقاً حاداً يكمن في عجزها عن مواكبة التحولات العالمية وذلك بفعل تصاعد أهمية التكنولوجيا وبخاصة التكنولوجيا الاتصالية وثورة المعلومات الهائلة في العالم،

باعتبار أن هذه التكنولوجيا أصبحت وسيلة هامة وأساسية في نقل وتوزيع وانتشار الثقافة ومصادرها -العولمة-.

يمكن القول بأنه على الرغم من الاعتراف بالشوط المهم الذي قطعته الثقافة العربية حتى الآن في تعرف ذاتها وتحديد هويتها، وإثبات وجودها في عالم تنافس صعب، وصمودها في وجه محاولات تجزئتها وطمسها، وبعثرة ثوابتها وسلخها عن لغتها العربية، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الثقافة العربية مازالت غارقة في معركة بناء نفسها من الداخل، وأن لديها من العوائق الذاتية الراسخة في عقلية المثقفين وطرق تفكيرهم ومصادر مرجعيتهم واختلاف ولاءاتهم وتمزق صفوفهم، وهشاشة عاداتهم،

وبعد الشقة بينهم وبين الجمهور وغير ذلك من الظواهر السلبية ما يمكن أن يدمر أية ثقافة ناشئة أو ضعيفة المستندات، ولكن الثقافة العربية بفضل عوامل دينية وتاريخية وقومية وشعبية مازلت تقف على قدميها وتصارع عوامل تآكل ثقافية داخلية وعوامل تفتيت إطارية سياسية واجتماعية من حولها، ولعل من أهم العوامل الداخلية نزعة مناهضة الثقافة لدى الفئتين الأساسيتين اللتين كانتا في الماضي تسعفان الثقافة بالأيدي والمدد وهما فئة السيادة السياسية (الطبقةالحاكمة) وفئة السيادة الاقتصادية (الإقطاعية فالبرجوازية فقطاع الأعمال الخاص) وهاتان الفئتان -حسب د.حسام الخطيب تتعاونان الآن ليس على تهميش دور الثقافة فقط ولكن أيضاً على صرف مستهلكي الثقافة (أي الجمهور المتلقي) عن أية ثقافة جادة، وتسخير المنجزات الاتصالية- الفائقة لهذا الغرض، فالاهتمام بالثقافة موجود ولكنه مقلوب رأساً على عقب وموجه لتسخيرها للمآرب والأهواء، وإلى جانب ذلك يلاحظ أن معضلة الثقافة العربية تضرب جذورها في بنية المجتمع العربي وتحزباتها المتوارثة، وتباين مستويات الوعي فيها وغياب مقومات الفعل الاجتماعي الوطني السليم الذي يقوم أولاً على ضرورة الاعتراف بالآخر أياً كان شكله وانتماؤه الفرعي ضمن الحضارة العربية الواسعة، وقد يفيد التحليل المعمق لخصائص السكان في توضيح مسائل عديدة لعل من أهمها أن المواطن العربي لا ينتمي حقيقة إلى القرن العشرين، فالقسم الأكبر من معلوماته وآرائه ومشاعره وأحاسيسه ينتمي إلى قرون ماضية ربما وصلت أحياناً إلى القرن الهجري الأول، ولو طرح استفسار يتعلق بقضية من القضايا العلمية أو العالمية

المعاصرة لما وجدنـا إلا القليل الذي يعيش هـذه المشكلة ويدركهـا، فالمواطن العربي لا يشـارك مجتمعه في قضايـاه الأساسية ولا قضايا بلاده المعاصـرة، وينطبق الأمر أيضاً ولكن بدرجات مختلفة على أصحاب السلطـة المعنيـين بالفعـل السياسي، ولا تشمل هـذه الملاحظات التيـارات الدينية فحسـب بل تمتـد إلى التيـارات الفكرية والسياسية الأخرى بما في ذلك الشيوعيين والقوميـين والليبراليـين علـى أنواعهم، فالفـرد في إطار مجتمعنـا الراهن يخضع في سلوكه وممارساتـه لقواعد متماثلة في آلياتها سواء أكان رجعياً أم تقدمياً، متديناً أم علمانياً، فالاعتقاد بصحة الموقف الذي يتخـذه الفاعل من فعل وتطابق هذا الفعل مع أحـكام المنطق والعقل هـو سمة تميز كل أفعالنـا، وفي إطـار القسـم الأكبر من التيارات، بينما يعد الرأي الآخر أقل شأناً، وينطوي على تجربة أقل أهمية سواء عرفنا مضمـون هذه التجربة أم لم نعرف، ويترتب على تعـدد الاستجابات واختلاف المواقف إزاء مـا هو جديـد في العـالم متناقضات جديـدة قد تجعل المشـكلات الثانوية أكثر انتشاراً من المشـكلات الأساسية والهامة، وقد يقـف الفكر العربـي مواقف عديدة إزاء قضيـة ثانوية، وقـد يجتهد المفكرون في تقديم الحجج والبراهـين، لذلك فعلى مستـوى الممارسـة العمليـة والتفاعل مع تقنيات العصر مازلنا نجد على سبيل المثال من يحـرم شرعاً امتلاك جهـاز التلفاز أو الفيديو والصحـون الفضائية (الستلايت) ومنهـم من يدعـو إلى السخريـة من هذا التحريم الذي لا يستند إلى برهان أو حجة معقولة، وقد يصبح تحليل هذا السلوك أو تحريمه موضة اهتمام المفكرين والمجتهدين علـى نطـاق واسـع، والمشكلـة أن هناك الملايـين من القضايا التـي يمكن أن تكون موضـع نقاش وحوار وهـي تتزايد كل يوم مع تزايد المخترعـات العلمية والمكتشفات وهي في معظمها قضايا ثانوية قد لا ترقى إلى مستـوى إشغال الفكـر والاجتهاد بها، مـن الأولى أن يهتم الفكر العربي بالقضايا الأساسية التي تجعل المواطن يعيش قضايا عصـره، ويصبح مـن خلالها قـادراً على التفاعل مع مستجدات العصر وفق معايير يعتمـد عليها، ويستخلص مـا هو مناسب أو غـير مناسب على أساسها دون الاعتماد على غيره، ودون أن يتلقى توجهات جاهزة يخضع لها دون استيعابها بالشكل المناسب والمطلوب (١٠).

التحديات:

يحدد الأستاذ عبد الإله بلقزيز (الأمين العام للمنتدى العربي- الرباط) ثلاثة تحديات تفرض نفسها على الثقافة العربية والمثقف العربي، وتملي الحاجة إلى إنجاز حلقات مركزية ثلاث في سلسلة التعبير المطلوب وهي من طبيعة (فكرية- أيديولوجية و(معرفية ابستمولوجية) وإجرائية علمية).

١-تحد فكري: يتلخص في أن التغيرات الهائلة التي يشكل العالم المعاصر مسرحاً لها تتحرك بوتيرة غير اعتيادية، وتطيح بكل النظم والمؤسسات والثوابت والقيم والعلاقات الموروثة، كي تعيد تشكيل مشهد الصراعات العالمية، ونسق جديد من العلاقات الدولية، لم يعد مقبولاً الاستمرار في تأمل لوحة معطيات العالم المعاصر بنفس العدة النظرية التقليدية الموروثة أي بتشغيل نفس منظومة المفاهيم -التي جرى تشغيلها في السابق لتحليل حقائق هذا العالم المعاصر، لا بد من تغيير أو تعديل في الفرضيات السياسية التي بني عليها فيما مضى نظام كامل من التحليل، ومن الاعتقادات السياسية حول تناقضات النظام العالمي وصراعات قواه، والعوامل الرئيسية والفاعلة في تكوين تلك التناقضات وتبريرها، و البحث عن مصالحنا نحن وسط كل ذلك الخليط من المعطيات، وفي امتداد ذلك لا مناص من إعادة بناء وعينا على قاعدة فرضيات جديدة تلتقط وتتمثل المعطيات السياسية الجديدة المتكررة في ساحة العلاقات الدولية فتصوغها صياغة نظرية تتجاوز بها لحظة الملاحظة الفكرية المجردة.

٢- تحد معرفي: إنه من باب أولى الاعتراف بالحاجة إلى بذل مجهود ابتدائي تأسيسي شرطي- قبل بلوغ الهدف المنوه به (أي إعادة فرضيات التحليل ومنظومات التصور) وليس ذلك الجهد إلا جهداً معرفياً (أي ابستمولوجياً) لتصحيح آلة اشتغال النظر وتطوير جهاز إنتاج المعرفة، ويتعلق الأمر هنا بالحاجة إلى إعداد برنامج عمل نظري «مزدوج: نقدي وبنائي تحتاجهما الثقافة العربية حتى يستقيم أمرها ويتصلب موقعها في مواجهة ما يعرض لها من تحديات: يتمثل العمل النقدي المطلوب في مشروع متكامل للمراجعة الفكرية ولإعادة النظر في «النظام المعرفي» الذي ينتج الثقافة السياسية العربية وثقافة حركة التحرر على وجه التحديد ويشار إلى النظام المعرفي -هنا- بمعنى جملة :الآليات» التي تتحكم في عملية إنتاج

التصورات السياسية العربية أو التصورات الفكرية حول السياسة كفعالية ورهان، وحول حقل السياسة كميدان للصراع، وتحقيق المصلحة، إن الآليات التقليدية التي صنعت ثقافتنا السياسية كانت مسؤولة -بدرجة كبيرة- عن تكريس مجموعة من «النزعات المرضية في هذه الثقافة، وكانت مسؤولة عن الخسارات الفكرية الفادحة التي مني بها الوعي السياسي العربي في امتحانات مصيرية، فالنزعات «النصية - الميتافيزيقية» والنزعات «المطلقية — الوثوقية» والنزعات» الرومانسية -الثورية» والتجزيئية- السطحية» وغيرها هي حصيدة تلك الثقافة السياسية التي أعمل فيها النظام المعرفي التقليدي، تأليف بين الأخلاط المتنافرة! وحين نحكم على رصد الثقافة السياسية العربية بأنه كان دون مستوى التحديات المحيطة بها أو المقيمة في عقر دارها فإننا نحكم على مواقف وتصورات فحسب بل نحن نحكم- أيضاً وأساساً- على فاعل عميق مسؤول عن إعطاب تلك الثقافة هو «العقل المفكر» أي طريقة بناء» المعرفة.

٣-تحد إجرائي: ليست الثقافة مجرد معطيات ذهنية ورمزية يجري إنتاجها من قبل نخبة أو مجتمع إنما هي أيضاً رصيد قابل للتوزيع والتداول، بل إن التداول هو سبيلها إلى ممارسة وظيفة التأثير في المحيط الاجتماعي، وسبيلها إلى تطوير نفسها، وكما هي الحال في الإنتاج المادي، فللإنتاج الثقافي شبكة هائلة للتوزيع مؤلفة من أجهزة ومؤسسات تتمفصل ممارساتها على إنجاز وظيفة مركزية: «تشكيل وعي المتلقي» و «تكييف القيم والأذواق» مع نموذج مرجعي يجري تقديمه والدفاع عنه وتكريسه، تصورات محددة عن العالم المحيط وعن الذات..

من أهم هذه الأجهزة والقطاعات الإعلام المكتوب والسمعي -والسمعي البصري، مؤسسات الفنون (مسارح، ودور سينما- أندية الفيديو، ومؤسسات أخرى تتفاوت في الأهمية.

لا يشك نزيه في أن قطاع توزيع الثقافة في العالم العربي المؤلف من المؤسسات المشار إليها من أكثر القطاعات تخلفاً، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، ولا يمكن قياس الجهد الرسمي المبذول في تطوير بناه التحتية الارتكازية بالجهد المبذول- مثلاً- في تطوير البنى التحتية لقطاع السياحة أو المبذول في تشييد ملاعب كرة القدم! وهذا منتهى التعبير البليغ عن

طبيعة ونوع اختيارات النخب المسيطرة في البلاد العربية، ومنتهى الإفصاح عن ضمور الشعور بالمسؤولية الجسيمة في النهوض بأوضاع الثقافة القومية حماية للوطن والأمة من السلبية الذاتية و الانحطاط الداخلي، ومن التبديد الثقافي الخارجي، في ظل الانكشاف الكلي للمجتمع والثقافة أمام الاستباحة الثقافية والإعلامية الخارجية النشطة عبر عشرات المحطات التلفزيونية الموجهة إلى العالم، ومنها بلادنا، هناك رقابة شديدة على المجلات -الكتب- الصحف- بينما- ويا للمفارقة- نجد ثقافة الصورة أفلتت بفعل فاعل هو الثورة العلمية الإعلامية- من الرقابة والضبط.. إذن ما العمل: ينبغي أولاً أن يفسح المجال أمام أهل الاختصاص للتمكن من تقديم تصورات حول الاستراتيجيات البديلة التي تحتاج إلى بذل جهد علمي وتكنولوجي وفكري متكامل وينبغي ثانياً: إعادة هيكلة قطاع توزيع الثقافة وتجديد بنيانه، وتطوير وتحديث برامجه لتكون مؤسساته قادرة على المنافسة بعد تحطيم الحدود الثقافية والعلمية، ويمكننا أن نضيف ثالثاً: تحديث نظام التربية والتعليم في المدارس والجامعات بحيث يتم تجاوز مسألة التلقي التقليدي السلبي إلى الطريقة التشاركية الحوارية المتضمنة الأسئلة والاكتشاف والمحاورة لتجديد الأفكار والرؤى والمعلومات وتطويرها حسب إمكانات الطالب في العملية التعليمية.

الخاتمة: يمكن القول بأن المثقفين والمفكرين والباحثين العرب مدعوون للبحث في هذا الموضوع أي «الثقافة العربية في عصر العولمة» نظراً لحصول تغيرات هائلة في المنظومة الفكرية والإيديولوجية والثقافية العالمية باتت تعطي تأثيراتها وانعكاساتها الكبيرة على المنظومات الفكرية والإيديولوجية والثقافية للشعوب والمجتمعات الأخرى، بالارتباط مع الوتيرة المتسارعة جداً من التطورات في المسار التكنولوجي، هذا المسار الذي أحدث ثورة كبرى (يسميها ألفن توفلر الثورة الثالثة) أثَّرت بشكل كبير في جميع الأنساق والمنظومات الفكرية والاجتماعية والنفسية والتربوية..الخ، الأمر الذي يتطلب جهوداً عظمى سواء عن طريق مشاريع بحثية فردية أو على صعيد مؤسساتي ومجتمعي لمواكبة والتكيف الحيوي والمتجدد مع التحولات والتطورات المتسارعة الإيقاع في عالمنا المعاصر اليوم. ■■

الهوامش

١- مقدمة ابن خلدون –ص١٠٤.
٢- المصدر نفسه –ص٢١٩.
٣- المصدر نفسه –ص٤٠٠-٥١٢.
٤- المصدر نفسه –ص٢١٩.
٥- المصدر نفسه ١٥١.
٦- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ج١ –القاهرة ط٢ - ١٩٧٢م–ص ٩٨–وهو تعريف أقره المجمع.
٧- مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي –القاهرة- ١٩٧٩م ص ٥٨.
٨- محمود أمين العالم –ملاحظات أولية حول الثقافة العربية والتحديث - مجلة الوحدة –عدد ١٠١/ ١٠٢- فبراير/ مارس١٩٩٣.
٩- جورج قرم «التنمية المفقودة» دار الطليعة بيروت ط٢ ١٩٨٥- ص ٨٥.
١٠- د. أحمد الأصغر «الثقافة العربية الراهنة بين مظاهر الوحدة والتنوع وتحديات العصر» –مجلة المعرفة –عدد ٤٠٦- تموز يوليو ١٩٩٧ م- ص ١١٤–١١٥.

المراجع

١- د .حسام الخطيب«أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة»- عالم الفكر- مجلد ٢٨- العدد الثاني - أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩ م ص ٢٢٧.
٢- عبد الإله بلقزيز «الثقافة العربية أمام تحدي البقاء» مجلة شؤون عربية –عدد ٧٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ م ص ٨٤.
٣- المختار بنعبدلاوي «الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المنظورة» مجلة الوحدة- عدد ١٠١/ ١٠٢- فبراير/ مارس ١٩٩٣م ص ٤٤ آذار/ مارس ١٩٩٠- ص٥٨.
٤- د .أحمد سالم الأحمر «المثقف العربي واقعه ودوره «مجلة الوحدة - عدد ٦٦ آذار/ مارس ١٩٩٠- ص ٥٨.
٥- د . أحمد الأصفر «الثقافة العربية الراهنة بين مظاهر الوحدة والتنوع وتحديات العصر «مجلة المعرفة السورية- عدد ٤٠٦- تموز/ يوليو ١٩٩٧م ص٩٣.

